تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

د/ نورين بومدين *

مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف - الجزائر

Abstract

The achievement of a comprehensive and sustainable economic development is one of the most important issues. Where economic development is not considered as increasing economic growth in the form of an increase in national income only.But that development must include all aspects, whether economic, social, political and cultural.

Why there are several development programs could be adopted by countries to achieve a comprehensive and sustainable economic development. Such as the use of rural development as an input to the sustainability of development, Due to several reasons, the most important of the great disparity in per capita public services and living environment between rural and urban populations.

This would weaken the development programs in many third world countries to confront the requirements of the Food and capital formation.

مقدمة:

إن السعي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة يعد من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة ،فقد فرضت نفسها على رجال الحكم وصناع القرار.حيث لم يعد يُنظر إلى التنمية الاقتصادية فقط إلى زيادة النمو الاقتصادي في شكل زيادة في الدخل القومي وكفى، بل تعداه إلى ضرورة أن تشمل هذه التنمية مختلف جوانب الحياة

* أستاذ محاضر قسم ب، عضو مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف. مايل: nboumeddiene@yahoo.fr

سواء كانت اقتصادية،اجتماعية،سياسية وثقافية.لذا فقد تعددت البرامج والمخططات التنموية التي يمكن أن تتبعها الدول بما يحقق لها تنمية إقتصادية شاملة ومستديمة .

و من أبرز ما يمكن التركيز عليه لتحقيق هذه الغاية هو ضرورة الإعتماد على التنمية الريفية كمدخل لاستدامة التنمية وهذا لعدة أسباب لعل من أهمها التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وهذا من شأنه أن يؤدي إلى قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال. ومن هنا يمكن صياغة التساؤل التالي:

ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل دور التنمية الريفية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

أهمية الدراسة :

من خلال العرض السابق نجد أن هناك عدة مبررات للاهتمام بضرورة التنمية الريفية لعل من أهمها :

- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال، كما يرجع إلى قصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف .

-أن هناك تفاوتا ً كبيرا ً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر.

-ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيين إذ تبلغ نسبة الأمية في الدول العربية نحو 72.6% من جملة عدد السكان، إلا أننا نجد أن معظم هؤلاء الأميين من أبناء الريف .

-ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا في عمليات تطوير الريف .

- تعد المنظمات الريفية من الركائز الأساسية في إطار منظومة التنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على الارتقاء بأبناء المجتمع الريفي اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا وحضاريا وذلك من خلال استثمار إمكانياتهم المحلية وطاقاتهم البشرية في تحقيق ذلك الهدف العام .

المحور الأول : التنمية المستديمة مفهومها وأبعادها.

1- مفهوم التنمية المستديمة :

يعد مفهوم التنمية المستديمة مفهومها نسبياً إذ أن أول من أشار إليه هي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية(لجنة برنتدالند Brundtland) وقمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992.

فالتعريف الأكثر انتشار والمستخلص من تقرير لجنة Brundtland التي تعرف التنمية المستديمة بأنها: تنمية تستجيب لحاجيات الحاضر دون تعريض إمكانية الأجيال القادمة لتلبية حاجياتهم للخطر.[1]

لقد ركز هذا التعريف على البعد البيئي وهذا من شأنه تجاهل كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستديمة.

لذا يعرفها Edwerd barbier: بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.[1]

2- بداية الاهتمام الدولي بالتنمية المستديمة :

من أجل تجاوز المشكلات الإنمائية والبيئية على الإقليمي والدولي انعقد أول مؤتمر ستوكهولم 1972بشأن التنمية البشرية.إن أهم ما ميز مؤتمر ستوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، كما تضمن ذلك إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة.فأثناء مؤتمر ستوكهولم تم الربط بين البيئة والتنمية ومدى استفادة الدول السائرة طريق النمو من مزايا خاصة علما بأن المؤتمر أكد المسؤولية غير المباشرة للدول المتقدمة. عموما، تحولت الثنائية :(البيئةة، التنمية) إلى رهان حقيقي، حيث يبقى التقدم مشروطا بصيانة البيئة العالمية.[2]

3- أبعاد التنمية المستديمة

ينطوي مفهوم التنمية المستديمة على مجموعة من الأبعاد أهمها:

أ- البعد البيئي:

تطرح التنمية المستديمة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع و الهدف من وراء كل ذلك هو التسيير و التوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

بعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستديمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء

التنمية للاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال: تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء ولاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي...الخ.

ب- البعد الاقتصادي:

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة. حيث يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.فالتنمية المستديمة توفق بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة و بين الأفعال البشرية كذلك. فهي تدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية.

ج- البعد الاجتماعي :

يهتم هذا البعد بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية سوف يرفع بالتالي من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة.

فالتنمية الاجتماعية تشتمل على التنمية الثقافية والتنمية السياسية ونواحي الرعاية الاجتماعية المختلفة وهذا يعني ترابط مختلف القطاعات مع بعضها البعض، فلا نستطيع أن نحدث تنمية صحية أو تعليمية دون معالجة مشكلة الفقر.[3]

إن العدالة الاجتماعية أساس الاستدامة ، يقتضي هذا البعد عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها من أهمها :

- العدالة بين الناس و الأخذ بيد الفئات المستضعفة ، و العدالة بين الأجيال حتى يقال أن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء و الأحفاد و ينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب العطاء .
- من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس ، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية الوطنية ، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي
- ضبط السلوك الاستهلاكي للناس ، و قبول حدود رشيدة تبتعد عن حد الإسراف و لا تحرم من الغذاء الراشد.

- تحسين المستوى الصحي والتعليمي لدى فئات المجتمع. فالتنمية المستديمة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم و أساليبه و مؤسساته.

د- البعد السياسي :

للتنمية المستديمة بعد سياسي هام قائم على دعائم الحكم الراشد الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسة والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات،ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم. لا شك أن تحقيق الحكم الراشد سيسهم في تحقيق المزايا التالية: [4]

§ الاستجابة لمطالب الشعب وإتاحة الفرص المتساوية:

لأنه في ظل غياب الحكم الراشد تكون مشاركة المواطنين محدودة في مجال وضع القوانين والسياسات واللوائح،وبالتالي تكون النتائج التي يتم التوصل إليها غير معبرة عن احتياجاتهم.وهذا ما يجعل من الصعب الوصول إلى قرارات تخدم مصالح جميع الفئات وتغذي القابلية للمساءلة.
ومن أمثلة اللوائح التي لا تستجيب لمطالب الشعب تلك التي تقصر المنافسة على قطاعات معينة أو تتطلب كميات كبيرة من الموارد لإنشاء الشركات وتشغيلها، والتي من شأنها أن تخلق حواجز تعوق دخول الأسواق وتحول دون المنافسة والنمو،الأمر الذي يجبر أصحاب المبادرات على اللجوء إلى القطاع غير المنظم.[5]

§ المحافظة على المواد المحلية والأجنبية

إذ أن تجاهل الحكم الراشد يجعل الموارد المحلية والأجنبية عرضة للضياع وسوء التخصيص، حيث يتم استغلال الموارد في الغالب في مشاريع تحقق مصالح فئة قليلة من المواطنين أو عدد من المجموعات على حساب غالبية الشعب.

§ الحد من الأزمات الاقتصادية والسياسة

إن الأزمات المالية التي شهدتها آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية كانت نتيجة لغياب الحكم الراشد،كون أن القطاع المالي فيها كان غير خاضع للمساءلة مما ساعد على منح القروض لأصحاب النفوذ،وهي من الممارسات التي من شأنها أن تدمر الاقتصاد.علاوة على ذلك فإن الأزمات المالية ولاقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي.

§ مشروع سلمي :

تمثل التنمية المستديمة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال و الجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستديمة بطبيعة الحال، مبادئ الشورى بشكل واسع، و التي تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية و على جميع المستويات الإقليمية. وفي هذا الصدد لابد أن تجري عمليات التحكيم بمقدار ممكن على مستوى الإقليم الأكثر صغرا و غيره. ونظرا لطرح التنمية المستديمة بمفاهيم مختلفة و متكاملة، فإن على هذا النموذج للحكامة الرشيدة أن يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع. و يتعلق الأمر من جهة بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد و المؤسسات و الثقافات و كل ميزة اجتماعية، و من جهة أخرى بإدماج المجموعات المهمشة في الفضاء السياسي.و احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948 : الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة و كافية، الحق في التربية، احترام الثقافات المحلية، الخ. و تجد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها في بؤرة التنمية المستديمة.

المحور الثاني : التنمية الريفية ودورها في إستدامة التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم التنمية الريفية

هناك عدة تعاريف للتنمية الريفية لعل أبرزها :

- تعريف البنك الدولي: إذ عرفها بأنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين .يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين.[4]

- تعريف منظمة الاسكوا: التنمية الريفية المستدامة بأنها مفهوم يستهدف توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم من وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والإئتمان والتعليم والصحة.[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الريفية عملية تستهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والرضا النفسي لدى الريفيين.

2- الارتباط الوثيق بين التنمية الريفية و التنمية الزراعية :[6]

تقدم الزراعة والتنمية الريفية المستدامتان إطاراً يشمل مبادئ التنمية المستدامة وتتضمن النجاح الاقتصادي والملائمة الثقافية والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والإنتاجية طويلة المدى . إن وسائل تحقيق الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين عديدة ومرتبطة بالممارسات الجيدة المتعلقة بالتنمية التي تركز على السكان وسبل المعيشة المستدامة والممارسات الزراعية البيئية السليمة ونظم الغابات المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد على المجتمع وتنمية السياسات التشاركية ونظم الزراعة الأصلية وشروط العمل العادلة والممارسة الزراعية الجيدة والإمكانية المتساوية للحصول على المياه ...ضمن آخرين.

تعتبر الزراعة والتنمية الريفية مستدامتين عندما تكون ممارساتهما سليمة بيئياً وناجحة اقتصادياً وعادلة اجتماعياً وملائمة ثقافياً وإنسانية وتعتمد على منهج علمي شامل.

3- الأسس التي تقوم عليها التنمية الريفية

تعد أسس التنمية الريفية حجر الزاوية لتحقيق أهدافها في النهوض بالمجتمع وفيما يلي عرض لأهم هذه الأسس :

- تلبية حاجات و رغبات الريفيين .
- مشاركة أفراد المجتمع في تخطيط و تنفيذ مشروعات التنمية الريفية .
- ضرورة أن تشمل برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والأسرية و العمرانية و الترويحية و غيرها .
- التكامل والتنسيق بين مشروعات التنمية الريفية ومن أشكال ذلك التكامل :
- التكامل بين الجوانب المادية و البشرية ، بمعني أن التنمية لابد أن تحقق تكاملا ً بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي و هو الارتقاء بمستوي معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة .
- التكامل بين الخدمات المختلفة، بما يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد من عائدها لصالح المجتمع .

4- أهمية التنمية الريفية في استدامة التنمية الاقتصادية :

إن العمل على تحقيق التنمية الريفية سيكون له الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة ولعل من أبرز تلك الآثار الإيجابية نجد :

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي :

تعرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة F A O الأمن الغذائي على أنه توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية. ومن هنا فإن الأمن الغذائي يقتضي توفر الجوانب التالية :[7]

- توفر كميات كافية من الغذاء بتوعية جيدة.
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد و الأسر.
- توفر شروط التعذية الجيدة بما فيها الوجبات الصحية المنتظمة.

لذا فإن التنمية الريفية تعمل على تطوير القطاع الزراعي نظرا لأهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول، و مازال مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي و الصادرات، و ما ينتجه من غذاء و مواد خام، و ما يوفره من فوائض لازمة لنمو و ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و قد كان للتطورات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الدول النامية، و ما صاحبها من قصور في بعض السياسات الزراعية و الاقتصادية القطرية، و انحسار الموارد المالية و انكماش الجهود في مجال تطوير إنتاج الغذاء أثر كبير في انخفاض معدلات الأداء بالقطاع الزراعي و زيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الزراعية مما انعكس على زيادة اعتماد هذه الدول على الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، و الذي أدى إلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي لهذه الدول.

- المساهمة في تكوين الطاقة الحيوية :

تعد الطاقة بمثابة محرك للتنمية البشرية .وتعتبر خدمات ومصادر الطاقة هامة من أجل تشغيل القطاعات الاقتصادية والأنشطة السكانية .ومع ذلك، غالبا ما تكون أنظمة الطاقة القائمة مصدرا للمشكلات البيئية .ويعد حصول الفئات الأقل تطورا من المجتمع على الطاقة النظيفة التي يمكن شراؤها بمثابة أحد العناصر الهامة من أجل التخفيف من حدة الفقر عن طريق توفير الحرارة والإضاءة والطاقة بالإضافة إلى مجموعة من المزايا الأخرى مثل تحقيق الدخل وتطوير البنية الأساسية الريفية وتحسين الصحة في المدن والريف.

وتعد الطاقة الحيوية بصفة عامة وطاقة الأخشاب بصفة خاصة من المصادر الرئيسية للطاقة لنحو نصف سكان العالم الأكثر فقرا والذين يستخدمون هذه الطاقة بصفة رئيسية في الطهي .وتكون إمكانية حصولهم على أنماط الطاقة الأخرى مثل الكهرباء أو الوقود السائل محدودة للغاية.

وتنشأ الكثير من مصادر الطاقة الحيوية المستخدمة حاليا من خلال أنماط متعددة من المخلفات الزراعية ومخلفات الغابات، ومع ذلك، فمن المتوقع أن توفر أنماط محاصيل ونباتات الطاقة المختلفة الجزء الأكبر من الكتلة الحيوية لإنتاج الطاقة.وقد تم تناول الدور المحتمل للطاقة الحيوية بصورة أكثر جدية خلال العقد الأخير حينما بدأت الاهتمامات الدولية المتعلقة بأسعار الطاقة والتدهور البيئي وخصخصة قطاع الطاقة واستدامة أنظمة الطاقة الحالية في الظهور.وقد أدى الوعي بالحاجة إلى الحد من التغيرات المناخية في الآونة الأخيرة إلى تجديد الاهتمام بالطاقة الحيوية في كل من الدول النامية والصناعية باعتبارها مصدر للطاقة صديق للبيئة ومجدي من حيث التكلفة ومتوفر محليا .ومن ثم، ظهرت الطاقة الحيوية كعامل أساسي من الناحية التنموية والبيئية.

- المساهمة في إحداث التوازن الجهوي بين الريف والمدينة

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا إن المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد ارجع ابن خلدون الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة ، فكتب في الفصول الأول من الباب الثاني) اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم أنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش, فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ،فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ،فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، [8]ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهية دعاهم ذلك إلى السكون ، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها،وتوسعة البيوت واختطاط المدن للتحضر .ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين وجوه المعاش والكسب[9].

لقد كانت لهذه الفروقات بين الريف و الحضر الأثر الكبير في هجرة العديد من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما أحدث خلل في التوازن الجهوي لبرامج التنمية الاقتصادية ومن هنا ظهرت عدة إستراتيجيات للتنمية بهدف تحقيق أبعاد التنمية المستدامة كان من أبرزها بروز مفهوم التنمية الحضرية.التي عرفت على أنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى [10].

وترى منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة,الموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا[11].

ويعرف" حسين عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية "أنها عملية نشاه المجتمعات الحضرية ونموها ،وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة ،من حيث ازدياد الكثافة السكانية ،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي ، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ،وكذلك تحديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض [12].

لذا فإن تنمية وتوزيع السكان أصبح مطلباً استراتيجياً في الوقت الحاضر خصوصاً في ضبط تمركز السكان في مناطق محدودة مع وجود مناطق أخرى شبه خالية مع أهميتها الإستراتيجية .لذلك فإن التنمية الريفية تأتي في مقدمة الأولويات التي يجب الانتباه لها والاتجاه إليها وذلك للحد من الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة، وتوزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة، وخلق فرص عمل تتناسب مع ظروف كل منطقة ومعطياتها. ومن هنا فإن تطوير الريف وإنشاء أرياف جديدة فيه حد من الهجرة إلى المدن الكبيرة وتخفيف للضغوط التي تواجهها تلك المدن على خدماتها وطرقها وما ينعكس على ذلك من جهود تنظيمية وخدمية وأمنية واقتصادية.

كما من شأنه إيجاد فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص أو من خلال تطوير وتشجيع المهن والأعمال الفردية أو إعادة إحياء الحرف التقليدية اليدوية التي اندثرت أو تكاد تندثر.[13]

5- متطلبات التنمية الريفية :

ترى منظمة الأغذية والزراعة F A O أن التقدم في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب العمل في ثلاثة مجالات رئيسية::[14]

- **بناء القدرات وتعزيز المؤسسات** :

فالعماد الرئيسي للتنمية الزراعية والريفية المستدامة هو بناء قدرات الناس لتمكينهم من المشاركة بصورة كاملة في أعمال تنميتهم. ويعنى ذلك الحصول على التعليم الأساسي، والمعارف الفنية والبيئية والاقتصادية، وتبادل المعلومات والخبرات. غير أن الكثير من المعلومات غير متاح أو لا يمكن الحصول عليه وخاصة بالنسبة للمزارعين الفقراء. والأدهى من ذلك، أن الفرص ضئيلة أمام الحوار بشأن المسائل موضع اهتمامهم. وتقول منظمة الأغذية والزراعة إن بناء القدرات قد تكون له فائدة كبيرة ما لم تتوافر المؤسسات الفعالة التي تتيح استخدام هذه القدرات." ففي الوقت الذي دخلت فيه الحكومات والوكالات العامة في شراكات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، مازالت الأبعاد المؤسسية والإدارية والتشريعية لهذه الشراكات الجديدة في حاجة إلى تعزيز .

وتحتاج المنظمات غير الحكومية وجماعات المزارعين إلى صكوك قانونية وأدوات إدارة للعمل بصورة مستقلة". ففي داخل الحكومات ذاتها، تحتاج الوزارات والأجهزة التي تتعامل مع الزراعة والبيئة والتعليم والصحة والنقل والتجارة إلى الدخول في اتفاقيات تعاونية جديدة لتعزيز التنمية الريفية .

- **تعبئة الاستثمارات** :

لقد واكب انخفاض الاستثمارات من القطاع العام في الزراعة اقتطاعات مثيرة للقلق في تدفق المساعدات الإنمائية على القطاع من الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويقول التقرير إن المطلوب هو إستراتيجية للاستثمار تحقق أقصى قدر من المنافع من خلال توجيه الموارد الحكومية المحدودة إلى المنافع العامة مثل البيئة الأساسية للنقل التي يمكن أن تطلق، بدورها، التدفقات الاستثمارية من القطاع الخاص. ويمكن أن تساعد التحالفات والشراكات الجديدة بين الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني، التي تيسرها زيادة التكامل العالمي، في إعادة تحديد الأدوار التقليدية للمساعدات المالية والفنية الخارجية. وقد تظهر أيضا فرص وآليات جديدة مثل صندوق البيئة العالمي والتجارة بالكربون لتوفير الأموال اللازمة لاستثمارات القطاع العام في النشاطات ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة .

- استحداث التكنولوجيات التي تزيد الإنتاجية وتحافظ على الموارد الطبيعية:

فاحتياجات المزارعين الفقراء من التكنولوجيا، وجهود البحث اللازمة لتدعيمها، هائلة إلا أن الطلب الفعال عليها منخفض للغاية. فالفقراء أنفسهم لا يستطيعون تحمل تكاليفها أو ما يتصل بها من مستلزمات مثل الماء والأسمدة وقوى العمل الإضافية. والمطلوب هو زيادة تمويل القطاع العام للبحوث والإرشاد في المجال الزراعي وقد يكون ذلك في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص. وتشمل خطة البحوث المحتملة وضع ونشر نظم الإنتاج التي تحد من استنزاف الأراضي والمياه والموارد البيولوجية الناجم عن التكثيف الزراعي، والتكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تشمل نظم الإدارة المتكاملة مثل الزراعة العضوية[6] والإدارة المتكاملة للآفات والزراعة المختلطة بالغابات والتكنولوجيات التي تضمن سلامة الأغذية. ولا ينبغي تجاهل المنافع المحتملة التي قد تقدمها تكنولوجيا التحوير الوراثي في المستقبل.

النتائج والتوصيات

إن للريف أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني باعتباره مكان إقامة و تشغيل لنسبة كبيرة من السكان، و مصدرا مهما من مصادر القوى البشرية العاملة، بالإضافة إلى موارده الاقتصادية من أراض زراعية، و ثروات منجمية كبيرة، و مصادر مائية. ومن هنا تعتبر التنمية الريفية من أبرز الإستراتيجيات التي من شأنها أن تسهم في استدامة التنمية وتعظيم الاستفادة من موارده البشرية و الطبيعية التي تعتبر ضرورة وطنية و اقتصادية ذات أولوية مرتفعة على الأجندة الوطنية، و ذلك لتحسين الدخول الريفية، و تقليل معدلات الفقر، و تحسين المستوى المعيشي لشريحة واسعة من السكان. وفي هذا الصدد فإن من أهم **التوصيات** التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور التنمية الريفية نذكر :

-ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.

-وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

-تشجيع الاستثمار و استقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة

- ما دامت التنمية الريفية تنطوي على النشاط المتعدد للمزارعين وأعضاء أسرهم ينبغي تشجيع إنشاء الوظائف غير الزراعية والعمل المستقل والمنشآت الصغيرة في الأرياف.

-تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية عن طريق العون الذاتي.

- تسهيل الحصول على الطاقة لسكان الأرياف وتشجيع استعمالات الطاقات المتجددة والنظيفة صديقة البيئة وتوظيف التقنيات الحديثة لرفع كفاءة استخدام الوقود والتقليل من الإنبعاثات.

- تحديد أهداف وجداول زمنية لتطبيق الإصلاح الزراعي

- تبادل المعلومات بشأن تجارب التنمية الإقليمية بالمشاركة والتفاوض، و تقديم المساعدة التقنية للبلدان الراغبة في اتخاذ هذا المنحى.

- تعزيز دور السياحة الزراعية في تنمية المناطق الريفية:

ألا وهي السياحة الزراعية في المناطق الريفية، التي تعتمد على عوامل جذب تفاعلية بين السائح والبيئة الريفية بما تملك من مقومات طبيعية وثقافية مميزة .وفي هذا الإطار فإن هذه النوعية من السياحة في المناطق الريفية يمكن أن تقدم عدد من الفوائد، أهمها :

-المساهمة في توفير فرص مشاركة القطاعين الحكومي والقطاع والأهلي في هذه الصناعة وتفاعله معها، فهي تمنح الخاص والمجتمعات المحلية فرصا استثمارية كما توفر فرصا وظيفية دائمة أو مؤقتة لأبناء المجتمع.

الهوامش

[1] Bertrand Roger,"Innovation et développement durable, l'économie de demain" , Québec : Conseil de la science et de la technologie,2001, P3.

[1] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4.

[2] شكراني الحسين، من مؤتمر استوكهولم 1972 :إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64 صيف - خريف 2013 ، ص 148.

[3] منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2009،ص 18.

[4]جون د.سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، ص 36 .

[5]جون د.سوليفان مرجع سبق ذكره ، ص 15- 17.

[4] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد التنمية جامعة تلمسان 2014،ص20.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،التنمية الريفية في المنطقة العربية،الخرطوم – سبتمبر 2007،ص05

[6] http://www.fao.org/SARD/ar/sard/index.html

[7]سميرة الزغبي ، أوضاع الأمن الغذائي في سورية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سورية آذار 2006..ص .01

[8]محمد الجوهري ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص181

[9]محمد الجوهري ، المرجع السابق ، ص182

[10] محمد عبد الفتاح محمد ، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2002، ص186

[11] منال طلعت محمود ، التنمية والمجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ،ص 71.

[12] حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ،1991 ، ص 115.

[13]حمد بن عبدالله اللحيدان ، أهمية التنمية الريفية على النمو والتوزيع السكاني :

www.hluhaidan.alriyadh.com

[14] http://www.fao.org/index_ar.htm

[6] الزراعة العضوية هي التي تهدف إلي تطوير نظام زراعي يرتكز على :

- المحافظة علي صحة الإنسان .
- إنتاج غذائي ذي جودة عالية وبكمية كافية .
- إيجاد توازن متناسق بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات .
- توفير الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس نشاطها الطبيعي .
- التقليل إلي أدني حد ممكن من أشكال التلوث .
- الحفاظ علي خصوبة التربة وزيادتها علي المدى الطويل .
- تطوير نظام أيكولوجي بيئي مائي مستدام .
- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي ، ويشمل ذلك كل من الكائنات الحية الدقيقة والحياة النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة غلي النباتات والحيوانات .

للمزيد أنظر : إمام حسب النبي ، التنوع البيولوجي والأمن الغذائي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، كلية نظم الأغذية جامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين 16 أكتوبر2004 ، ص 08.